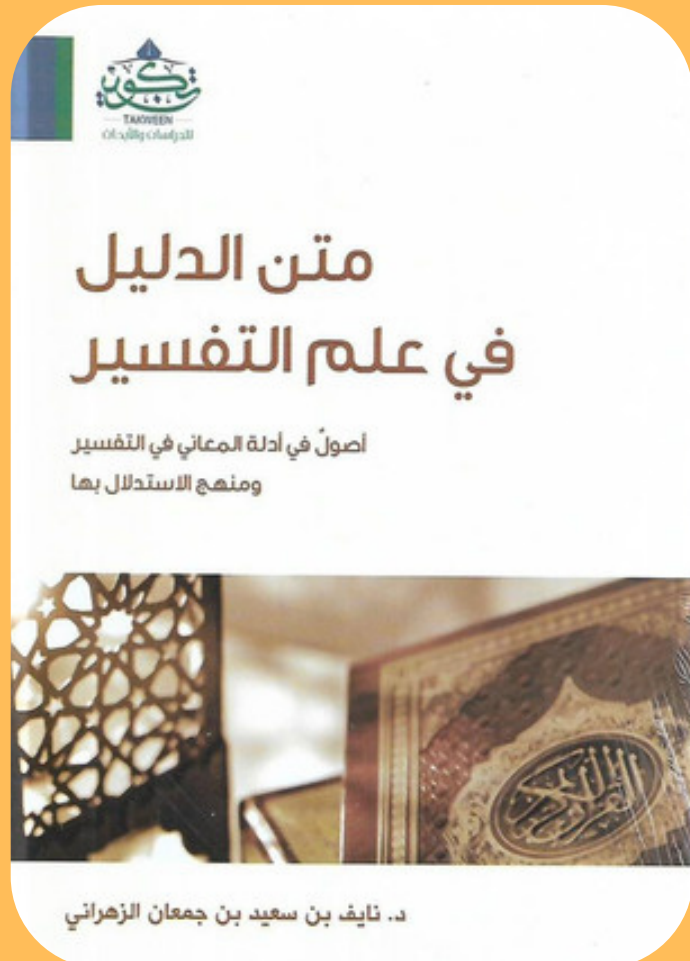




أصول تفسير

أصول
تفسير

تشجير متن الدليل في علم التفسير

د. نايف الزهراني

إعداد : افتتان أحمد



متن الدليل فى علم التفسير

د. نايف الزهراني

الدليل

الدليل
عند العرب : المرشد
والموصل إلى المطلوب.
وأصله : دل

التفسير

والتفسير لغة : الكشف
والبيان .
و تفسير القرآن: بيان
المعنى المراد من الآية

أصول التفسير

طرق بيان المراد من معاني
القرآن الكريم،
وكيفية استفادة المعاني
منها، وصفة المفسر

متن التفسير

المعاني القرآنية المرادة.
التي يتوصل إليها
بإعمال أصول التفسير

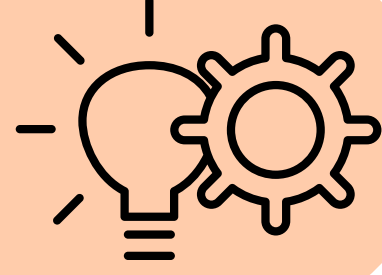
المفسر

من ملك آلة التفسير
تبياناً للمعاني وترجيحاً
بينها .



حجية الاستدلال بالقرآن

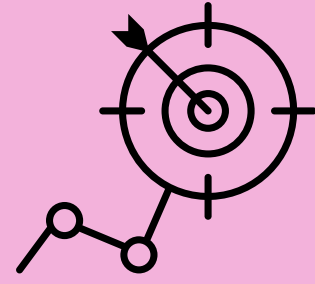
1- الأدلة الدالة على وجوب
اتباعه، والرّد إليه عند التنازع،
كقوله تعالى: اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم
مِّن رَّبِّكُمْ ﴿الأعراف : ٣﴾



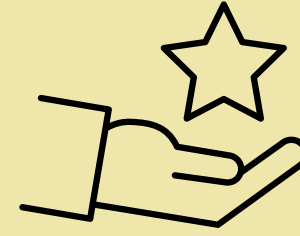
ثبوته عن النبي
كما في تفسير
الظلم



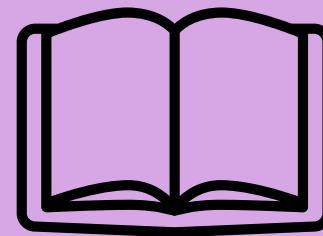
٣- إجماع العلماء على
صحة الاستدلال
بالقرآن



٤- إجماع العلماء على
أنه أعلى درجات
البيان لمعاني القرآن،



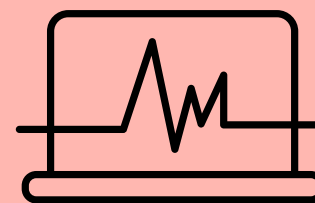
٥- أن الله وصف كتابه بما
يقتضي صحة الاستدلال به
على معانيه.



٦- إن خير من يفسر
القرآن من تكلم به وهو
الله سبحانه وتعالى



٧- وجود تفسير
القرآن بالقرآن
عند السلف



متن الدليل
في علم التفسير



متن الدليل
في علم التفسير



ضوابط الاستدلال بالقرآن



أولا : القرآن قطعي الثبوت،
لا يُبحث فيه عن جهة وروده؛
لتواتر نقله

ثانيا : جميع ما
في القرآن عربي

ثالثا : يشترط في الآية
المستدل بها ثلاثة شروط :

رابعا : الذي يجب قبوله من
دليل القرآن وتحرم مخالفته هو :
ما لا يتصور
وقوع الخلاف في دلالة.

ويشمل

1 - ثبوت معناها بوجه صحيح،
بأن يدلّ الدليل المعتبر على
معناها.

٢- موافقتها لمعنى
الآية المفسرة

٣- زيادتها في المعنى
عن الآية المفسرة

1- ما أجمع المفسرون على الاستدلال
به في تفسير آية أخرى .

٢ . ما ثبت عن النبي ﷺ من ذلك

ما اتحد فيه الحدث، وتطابق سياق -
الكلام.





ضوابط الاستدلال

1

بالقراءات

أولاً : ضابط القراءة التي يصح الاستدلال بها على المعاني هي : كُلُّ قراءة مأثورة عن النبي ﷺ، وصحابته الكرام



2

ثانياً : لا فرق في الاحتجاج للمعنى بين نوعي القراءات، ولا تتقدم إحداهما على الأخرى بهذا الاعتبار ؛ لأنَّ المُقابلة هنا بين معنى ومعنى، لا بين قراءة وقراءة

3

ثالثاً : القراءة الشاذة تُعامل في الاستدلال معاملة الأثر؛ فإن كانت عن النبي ﷺ فيتبع فيها منهج الاستدلال بالسنة في التفسير، وإن كانت عن السلف فيتبع فيها منهج الاستدلال بأقوال السلف في التفسير.



4

رابعاً : القراءة الشاذة حجة في العربية مطلقاً

5

خامساً : مما يفيد دليل القراءات كثيراً : كشف المشكلات من المعاني

6

٦- أن الوحي يُصدقُ بعضه بعضاً ، والسنة وحي كالقرآن



حجية الاستدلال بالسنة

1

١- السُّنَّةُ وَحي مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ [النجم: ٣-٤]

2

(٢) - الإجماع على أنَّ السُّنَّةَ مُبَيَّنَةٌ لِلْقُرْآنِ وتفسير له

3

٣- نص العلماء على تقديم دليل السُّنَّةِ في البيان عن معاني القرآن على غيره من أنواع الأدلة عدا نص القرآن

4

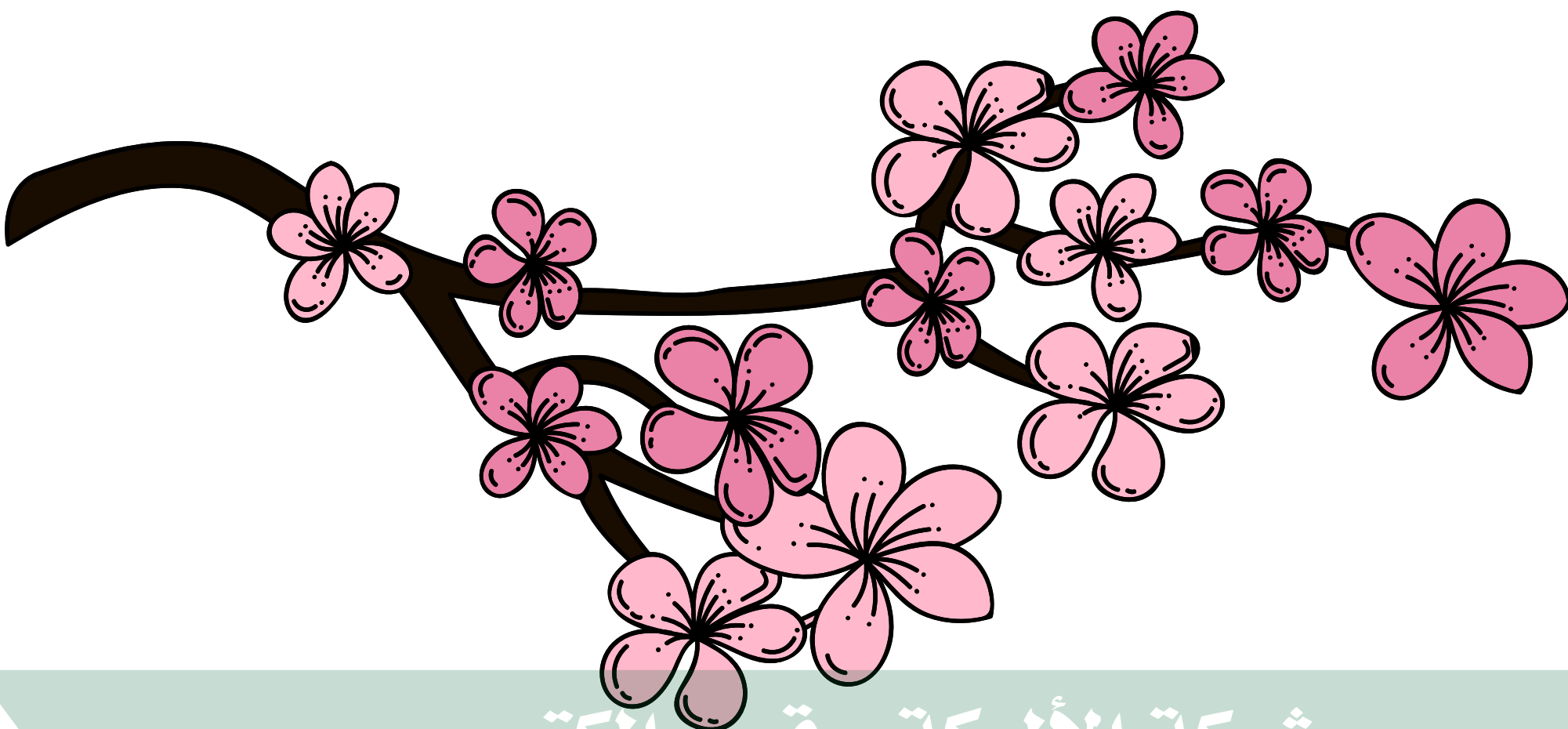
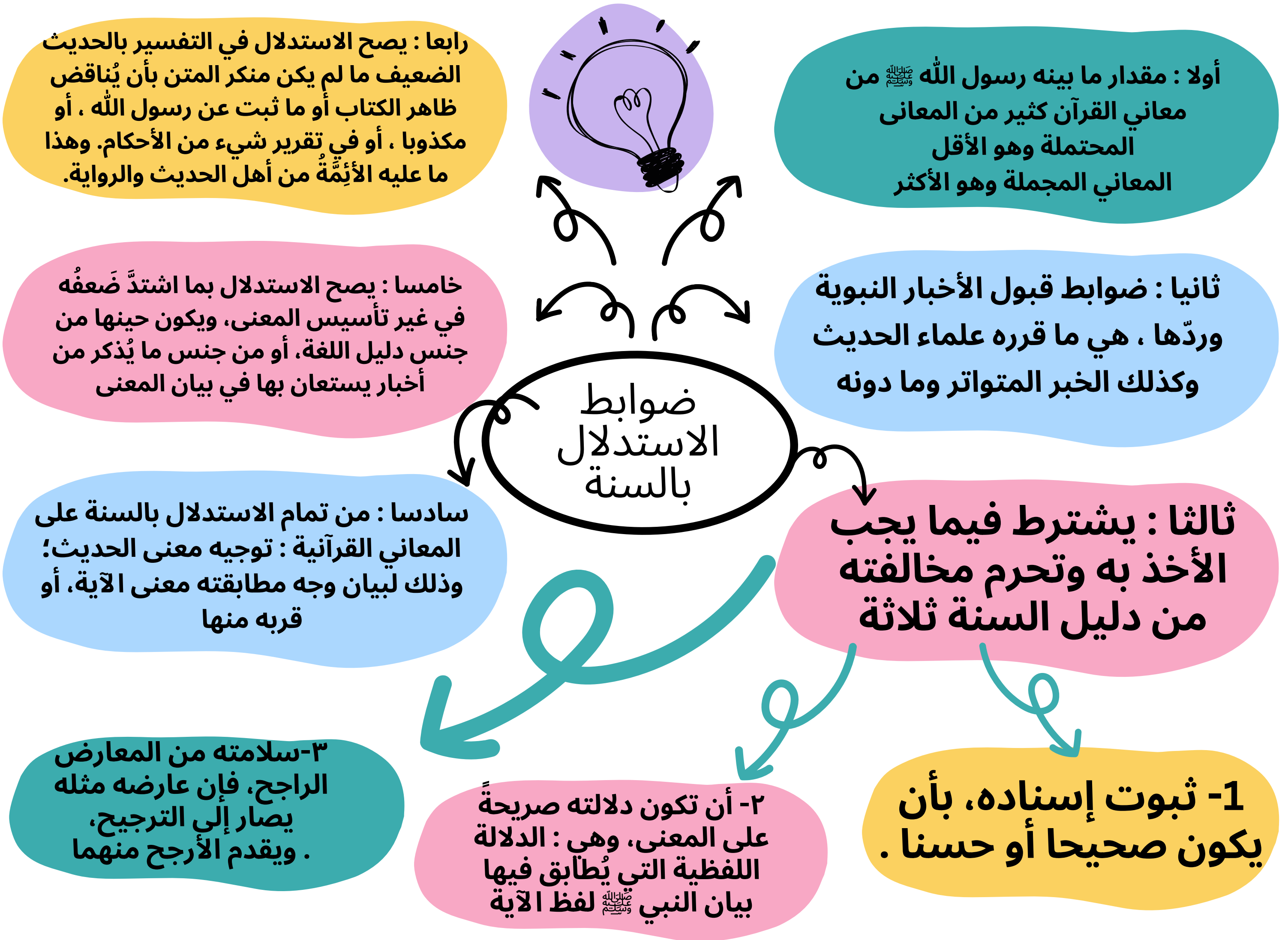
الإجماع على أنَّ السُّنَّةَ مُبَيَّنَةٌ لِلْقُرْآنِ وتفسير له،

5

٥- أن الله تعالى أوجب على رسوله تبیین القرآن للناس، فقال: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿النحل﴾

متن الدليل فى علم التفسير

ضوابط الاستدلال بالسنة



مراتب حكاية الإجماع في كتب التفسير



أعلاها ما تأكد فيه
الإجماع بذكر وصفين
فأكثر، كقولهم: (أجمع
أهل
التأويل جميعًا لا خلاف
بينهم

١- أعلاها

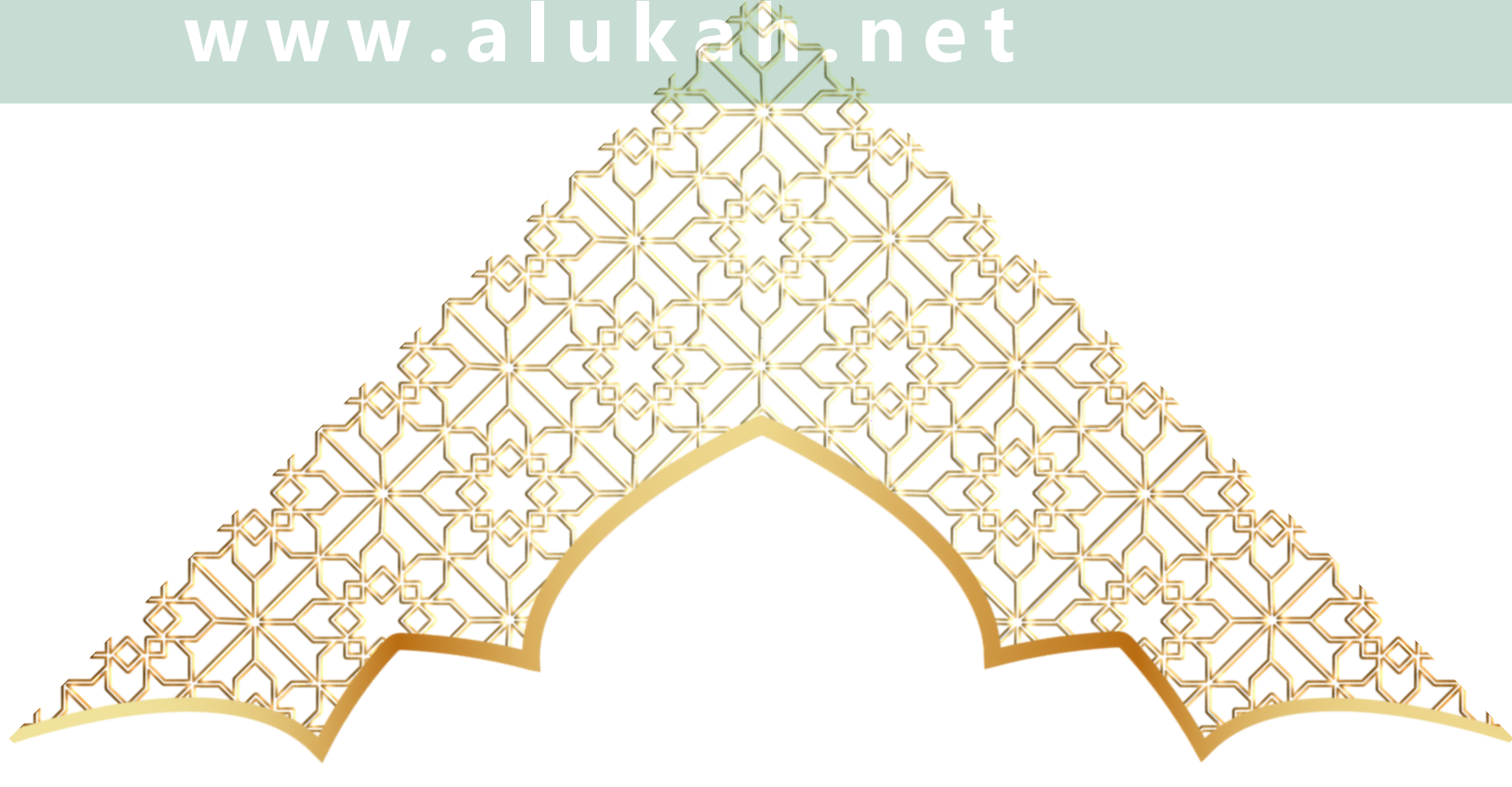
ومن ذلك قولهم:
لا خلاف بين جميع
الأمّة،
لا خلاف بين أهل
التأويل

٣- ثمّ يليها
نفي الخلاف

٢- ثمّ يليه

وهو ما ذكر فيه لفظ
الإجماع صراحة،
ويلحق به ما تصرف
منه مما
في معناه، وذلك
كقولهم: (جميع الأمّة)
(جميع أهل التأويل)،
(الجميع)





من ضوابط الاستدلال بالإجماع

شروط صحة الإجماع

1- أن يكون مستنده نصًا شرعيًا

2- أن يكون من المجتهدين في علم التفسير، وذلك يتضمن إمامته فيه، وعدالته في نفسه

3- أن يكون من الجميع بلا مخالف مُعتبر، فإذا خالف مفسر مجتهد مفسري زمنه لم ينعقد الإجماع، وصار قولهم قول جمهور لا قول الجميع

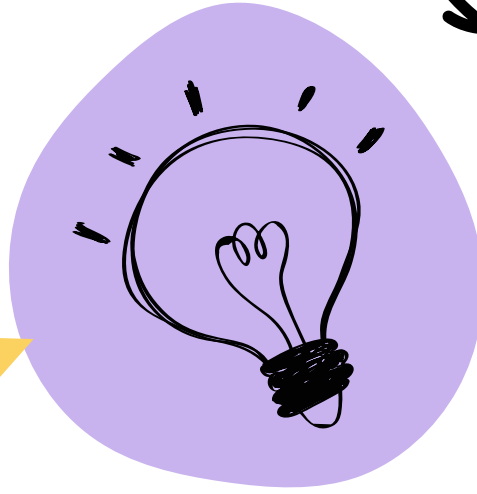
4- أن يكون من الأحياء الموجودين في ذلك العصر، لا في كل العصور؛ فذلك ممتنع لأن مآله إبطال الاستدلال بالإجماع

القول المخالف للإجماع : شاذ وحكمه الردّ،

الأولى في الاستدلال بالإجماع تقديمه على غيره من الأدلة لقطعية دلالاته على المعنى وثبوته

دليل الإجماع الذي يجب الأخذ به قطعًا وتحرم مخالفته ما اجتمع فيه أمران :
1- ثبوته 2- مطابقته للمعنى المراد

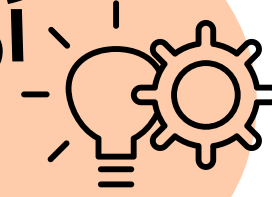
من تمام إقامة دليل الإجماع : الدقة في تحديد موضع الإجماع من المعنى



أما ما دون ذلك من أقوال السلف ! مما قاله بعضهم وانتشر عنه أو لم ينتشر ،
فالصحيح أنه حجة في دين الله بشرطين :
الأول : ألا يخالف نصا ثابتاً من كتاب أو سنة
الثاني : ألا يخالفه أحد من الصحابة، فإن خالفه صحابي
فالأولى منهما ما شهد له دليل الوحي

إذا أجمع السلف على قول
فهو الحق ، واتباعهم فيه
واجب تحرم مخالفته،

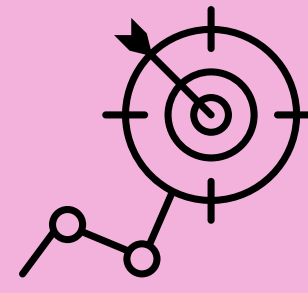
أولاً : قوله تعالى : وَالسَّابِقُونَ
الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ



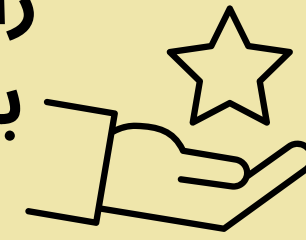
ثانيا : قوله تعالى : (فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ
مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا
فَإِنَّمَا هُمْ
فِي شِقَاقِ [البقرة : ١٣٧]، فعلق الله
تعالى الهداية بالإيمان بمثل ما آمن
به النبي وأصحابه



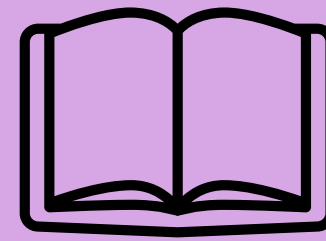
ثالثاً : أَنَّ الصحابة وكبار
التابعين هم أهل اللسان
الذي نزل به القرآن،



رابعاً : أَنَّ الصحابة أَعْرَفُ النَّاسِ
بأسباب النزول، وحال من نزل
عليهم القرآن



خامساً : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بين للصحابة
معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه،
وكذلك بلغه الصحابة لمن بعدهم



سادساً : أَنَّ أئمة الإسلام لم يزلوا على
القول بحجية أقوال السلف، والاستدلال
بها ، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من
الفقهاء والمتكلمين



سابعاً : أن عدم اعتبار أقوال السلف
في التفسير من أعظم أسباب الخطأ
في التأويل، والشذوذ فيه



متن الدليل
في علم التفسير



متن الدليل
في علم التفسير



أولهما : أن اختلافهم على قولين
بمثابة اتفاقهم على قول واحد
في أن الحق في أحدهما

وثانيهما : أن في القول بجواز إحداهما
قول بعد ما استقر خلاف السلف
عليه نسبة الأمة إلى إضاعة
شيء من الدين

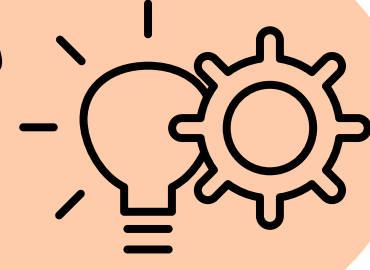
حجية الاستدلال
بأقوال السلف

متن الدليل
في علم
التفسير

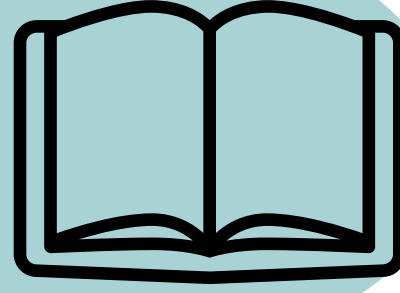


ضوابط الاستدلال
بأقوال السلف

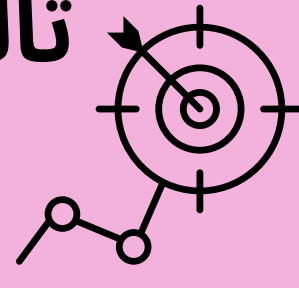
أولاً : لا فرق بين الاستدلال
بأقوال جميع السلف أو جمهورهم
أو الواحد
منهم، فكل ذلك حجة لازم الاتباع
بشرطيه



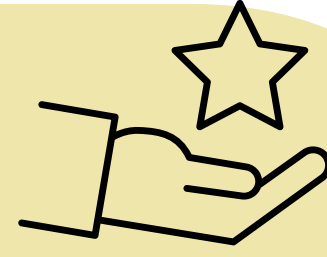
ثانياً : يتعين في
الاستدلال بأقوال
السلف العناية بثلاثة



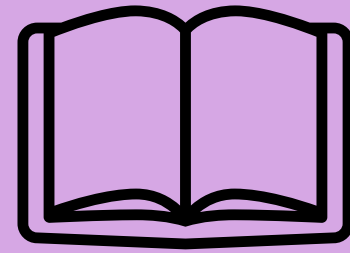
ثالثاً : قول جمهور السلف
مُقَدَّم في الجملة على
قول آحادهم،



رابعاً : ثُمَّ يقدم
الأعلم،



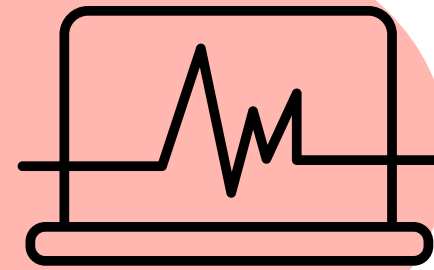
خامساً : تترجَّح أقوال
الصحابة من السلف في
الجملة -



سادساً: ثبوت الأثر في
التفسير إنما يبحث
فيه عند الحاجة



سابعاً : لزوم التفريق بين القول بما
«لم يرد عن السلف في التفسير
»، و«القول بخلاف ما ورد عنهم
،التفسير، فالثاني هو الممنوع قطعاً
أما الأول فممكن لمن ملك آلة التفسير



ثامناً : قول السلف هو
الحاكم على أقوال أهل
العربية في معاني الآيات،



تاسعاً : أهم أسباب
مخالفة أقوال السلف في
التفسير:



شبكة الألوكة - قسم الكتب

متن الدليل
في علم التفسير

أصول في أدلة المعاني في التفسير
ومنهج الاستدلال بها



١- استفراغ الجهد في
جمع أقوالهم

٢- صحة فهم مقاصدهم وحسن
توجيه أقوالهم ودقة البيان
عنهم،

٣- التأليف بين
أقوالهم المتغايرة ما
أمكن،

ب: وصل
أقوال
السلف
بذلك
الأصل.

أ:
تحديد
أصل
معنى
اللفظ.

ويتبع ذلك :
الترجيح بين
الروايات
المتعارضة عن
المفسر
الواحد،
واختيار أصحابها
وأرجحها

متن الدليل
في علم التفسير

أصول في أدلة المعاني في التفسير
ومنهج الاستدلال بها



١ - الاعتداد بالرأي في
مقابل علم السلف.

٢- حمل الكلام على أي
وجه يحتمله

٣- عدم اعتبار أقوال
السلف في بيان المعنى،
أو الجهل بها

ضوابط الاستدلال باللغة

×	
أولا : أنزل الله تعالى كتابه على عادة العرب في كلامها.	
×	
ثانيا : لم ينزل القرآن على لسان أحدٍ من العرب بعينه، ولا بلسان جميعهم،	
ثالثا : ما ثبت عن بعض العرب ثبت للعرب	
رابعا : تثبت اللغة بأحد طريقين؛ هما : السَّماعُ، والقياس	
×	
خامسا : يشمل السَّماعُ الذي تثبت به اللغة ثلاثة أنواع من الكلام: القرآن الكريم ، الحديث النبوي ، كلام العرب	
سادسا : من مصادر اللغة التي يستفاد منها في التفسير كثيرا : أقوال السلف	
×	
سابعا : ينقسم دليل اللغة باعتبار القوّة إلى خمس مراتب	

٤- القليل والشاذ والضرورة والنادر

يقتصر الاحتجاج به في الوارد فيه بعينه ، ولا يُقاس عليه غيره، ولا تبنى عليه قاعدة بحال .

1- ما أجمعت عليه العرب
٢- الأغلب والأكثر والمشهور
والمُستفيض والأفصح من كلام العرب،
٣- عادة العرب في كلامها

٥- الفاسد والمنكر واللعن والغلط وما لا يُعرف وغير الجائز، وما كان كذلك فليس من كلام العرب.

لا يُحتج به في معنى،

موضع احتجاج

تابع ضوابط الاستدلال باللغة

ثامنا : ما الذي يُستدل له بلغة العرب من المعاني؟

8

الجواب : كل ما يتصل بألفاظ القرآن وأساليبه من جهة صحتها وعدمه، وقلتها في الاستعمال وكثرتها ، ولا يعتبر دليل اللغة فيما وراء ذلك من المعاني؛ لأنَّ اللغة لا يُستدل بها لتقرير الدين، وإنما لفهمه

9

تاسعا : الذي يجب الأخذ به من دليل اللغة وتحرم مخالفته هو : كل معنى ثبت في كلام العرب ولم يصرفه عنه دليل معتبر ، كالسنة أو إجماع أهل التأويل أو أقوال السلف ونحوها

عاشرا :

ما القدر الذي يجب على المفسر العلم به من لغة العرب؟

10

أقل الواجب عليه من ذلك : العلم بمعاني ألفاظ العرب وأساليبها زمن التنزيل .

حادي عشر :

11

من تمام الاستشهاد بالشعر في التفسير العناية بأمريين
١- تحقيق روايات الأبيات، والإشارة إلى ما بينها من خلاف
٢- بيان معاني الأبيات لتبين مطابقة الدليل للمدلول.

تنبيه:

لا يُلتفت إلى ما في الشاهد من المعاني النازلة وما يُستحيا من ذكره، لأن الغرض من إيرادها معرفة وجه كلام العرب، وما أرادوه من المعاني، دون التفات إلى ما سوى ذلك من قبيح الأغراض، قال الجرجاني (ت: ٤٧١): راوي الشعر حاك، وليس على الحاكي عيبٌ ، ولا عليه تبعه، إذا هو لم يقصد بحكايته أن ينصر باطلا، أو يسوء مُسليماً، وقد حكى الله تعالى كلام الكُفَّارِ . فانظر إلى الغرض الذي رُوي له الشعرُ ، ومن أجله أُريد ، وله دَوْن) .



أحوال النزول

سبب النزول وهو :

ما نزل قرآن بشأنه وقت وقوعه .

زمن النزول ومكانه. ويشملهما
مصطلح : المكي والمدني.

أحوال النزول .
تعريفها : ما يحتف بنزول
القرآن الكريم من هيئات
وأوقات يتوصل بها
إلى معرفة معانيه

قصص الآي. وتشمل أخبار من نزل
عليهم القرآن من العرب ومن قبلهم
من الأمم)





متن الدليل في علم التفسير
د. نايف الزهراني





شروط الاستدلال بما تُباح روايته من الأخبار الإسرائيلية

1- أن يحتمله ظاهر لفظ الآية .

2- ألا يعارض نصا شرعيا .

3- أن يكون مُمكنًا عقلا ، غير
مُستحيل وقوعه

متن الدليل في علم التفسير
د. نايف الزهراني



السياق.

تعريفه : هو مجموع المعنى المتصل
في الآية وما قبلها وبعدها

أقسامه :

01

١ - ذات الآية، وهو
المعنى المتصل من
أول الآية أو آخرها

02

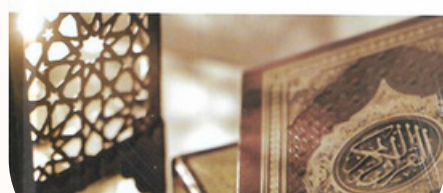
٢ - سباق الآية، وهو
المعنى المتصل
بالآية قبلها .

03

٣ - لاحق الآية، وهو
المعنى المتصل
بالآية بعدها .

متن الدليل في علم التفسير

أصول في أدلة المعاني في التفسير
ومنهج الاستدلال بها

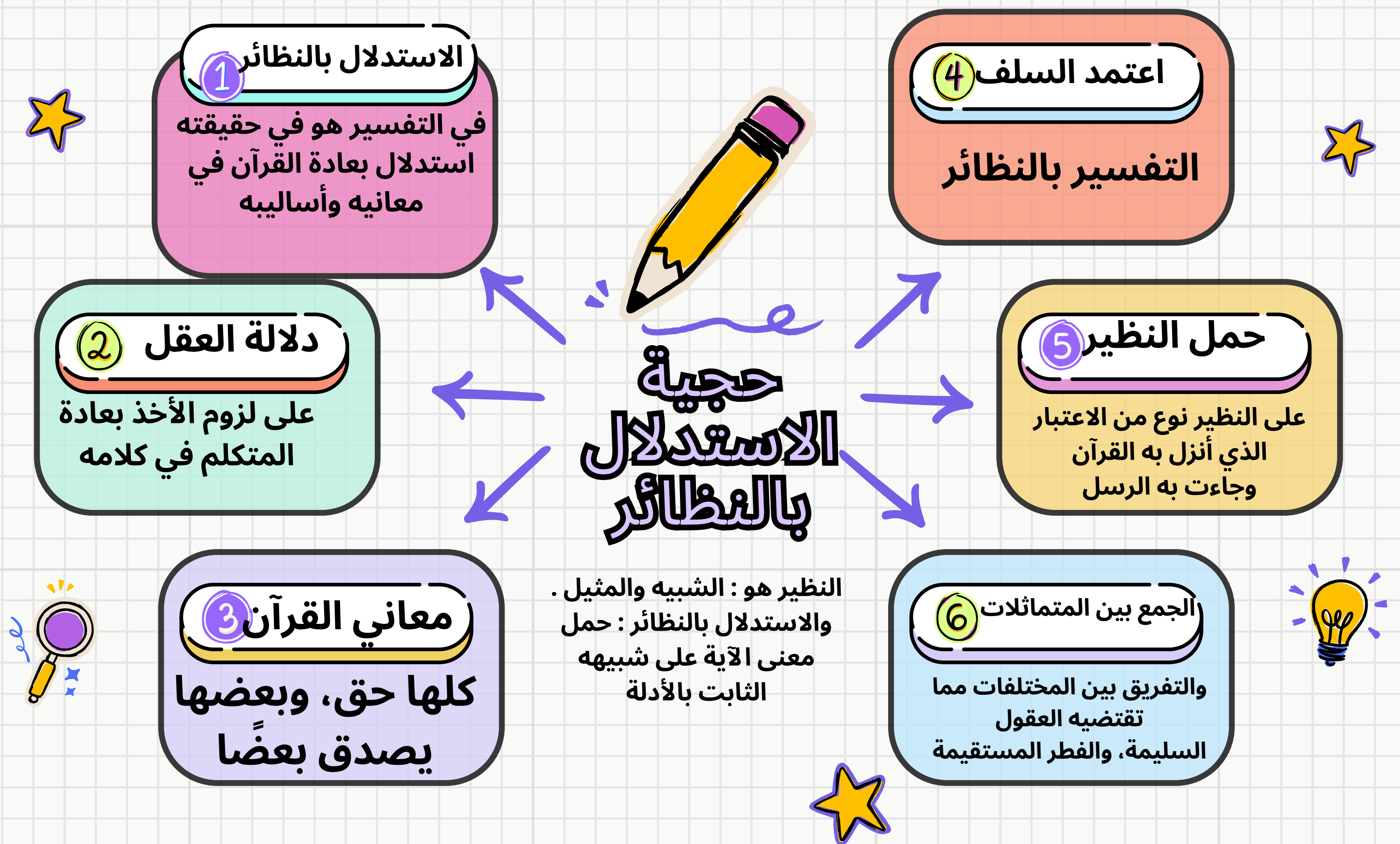


د. نايف بن سعيد بن جهمان الزهراني

متن الدليل في علم التفسير د. نايف الزهراني ضوابط الاستدلال بالسياق

- ١ الأخذ بالسياق لازم، وهو الأصل، ولا يجوز الخروج عنه إلا بدليل
- ٢ القول الخارج عن السياق فاسد.
- ٣ السياق الذي يجب الأخذ به باتفاق العلماء هو الظاهر الذي لا يُختلف في دلالاته
- ٤ السياق من أقوى الأدلة في تعيين المراد
- ٥ «السورة» هي الحد الذي يبتدئ به السياق وينتهي
- ٦ قد يطول السياق فيشمل كامل السورة، وقد يقصر فلا يتعدى الآية.
- ٧ تزداد قوة دليل السياق بازدياد قربهِ واتصاله بالمعنى المفسر
- ٨ إذا اجتمع سياق سابق ولاحق صارا دليلين، والمقدم فيهما الأقوى دلالة قربا واتصالا.
- ٩ يتعين على المفسر التنبيه إلى أول الكلام ثم ما يعترضه من المعاني . ثم رجوع الكلام إلى سياقه، ليستقيم له ردّ الآخر على الأول
- ١٠ مما يُستعان به في معرفة السياق تشابه الأسلوب





ضوابط الاستدلال بالنظائر

1 الأول : ثبوت المعنى في
النظير لأنه الشاهد على
صحة المعنى في نظيره

2 إتفاقهما في
المعنى بشروط

١- قوة الدلالة في النظير
تفيد قوةً في الاستدلال به،

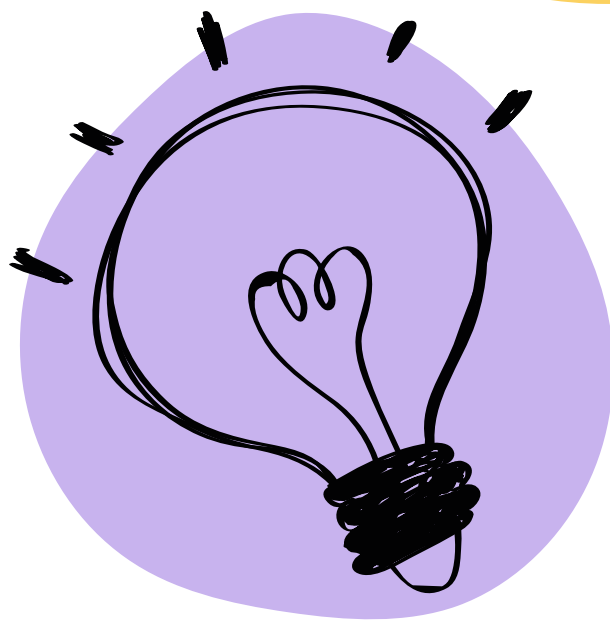
١_ لا يكتفى بتشابه
الألفاظ بينهما

٤- بعض النظائر يغني عن بعض،
وليس من شرط الاستدلال بالنظائر
استيعابها وحصرها.

شروط
إتفاقهما في
المعنى

٢- لا يخرج عن نظير
اللفظ إلا بدليل

٣- في التفسير بالنظائر : كلتا الآيتين
متناظرتان متشابهتان في المعنى،
ويمكن أن يُستدل لكل واحدة بالأخرى.



ترتيب الأدلة بحسب قوة الدلالة ينقسم إلى :

أدلة ظنية

مجرد ورود الاحتمال بلا
دليل لا أثر له في الحكم
بقطعية الدليل
أو ظنيته

٤- درجة القطع والظن في الدليل
تتفاوت بحسب ما يقوم بنفس
العالم
من الشواهد والقرائن

أدلة قطعية

أنه شامل للأدلة فيما
بينها ! فالإجماع قطعي،
بخلاف عامة النظائر

لا أثر له في وجوب العمل بالأدلة؛
فإن كل ما ثبت دليلاً شرعياً
وجب العمل به قطعياً كان أو ظنياً

٣- الحكم بقطعية دليل
أو ظنيته نسبي يتفاوت
فيه العلماء

ضوابط تقسيم
الأدلة إلى أدلة
قطعية وظنية



التعارض بين الأدلة

على قسمين

٢- التعارض الجزئي، وهو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة من بعض الوجوه، فيُمكن الجمع بينهما ، إما في زمن دون زمن «الناسخ والمنسوخ»، أو حال دون حال كالعام والخاص، أو بترجيح معنى مع احتمال الآخر.

١- التعارض الكلي، وهو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة من كل وجه التناقض)، فلا يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه، .

أنواع التعارض

الأول : تعارض القطعي مع القطعي .

والثاني : تعارض القطعي مع الظني .

والثالث : تعارض الظني مع الظني .
وهذا ممكن في نفس المجتهد

الترجيح



أصول في الترجيح

متن الدليل في علم التفسير

1

أولا : مسالك دفع التعارض بين الأدلة هي :
الجمع أولا ، فإن لم يمكن
فالنسخ إن وجد - وهو نوع من الجمع ، وإلا فالترجيح

2

ثانيا : الشرط في صحة الترجيح :
عدم إمكان الجمع بوجه صحيح .

3

ثالثا : المُرَجَّحاتُ هي : الأمارات التي
يتقوّى بها أحد الدليلين على الآخر .

4

رابعا : الترجيح إما أن يكون بين دليلين نقليين ،
أو عقليين ، أو نقلي وعقلي .
والترجيح بين نقليين من أحد ثلاثة وجوه :
الترجيح بالسند أو بالمتن أو أمر خارج عنهما

5

خامسا : المعتبر في الترجيح سلامة الدليل
من الاعتراض لا كثرة الأدلة





أصول تفسير

أصول

تفسير

تشجير

متن الدليل في علم التفسير

د. نايف الزهراني

تم بحمد الله

نسأل الله القبول

